

رئيس اتحاد المهمشين لـ «الميثاق»:

3 ملايين مهمش يهينون لثورة المواطنة المتساوية



لقدسية وحقوق المهمشين وعدم اكرتاتهم بينود المبادرة الخليجية وغير ذلك.. اعتقد أن عدم حضور رئيس الحكومة وكذلك ممثل عن احزاب اللقاء المشترك، فغالبية الكبيرة تلك تعكس مزاجهم العام ونظرتهم وفلسفتهم تجاهنا وتجاه القضايا الوطنية.. الى جانب تفسيرهم ونظرتهم لمفهوم المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية وهذا بلاشك يعد تجاهلاً وقصوراً سياسياً واضحاً لا يخدم الحكومة ولا يخدم المبادرة ولا يخدم حتى الاحزاب السياسية التي تتعامل معنا وفق عقلية ومنهج كما قبل العصور الوسطى.

مدافع الحصبة وصعدة

□ إذا ما استمر تجاهلكم من قبل الحكومة والاحزاب والتعامل معكم بهذه الطريقة.. ما أبرز الخيارات التي ستلجأون لها؟

- نحن سننتظر قليلاً ومن خلال صحيفتكم هذه.. وبهذا الخصوص للمرة الأخيرة.. أناشد فخامة الاخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية بضرورة الالتفات لقضايا المهمشين ونقول له: عيدوا النظر في تعامل حكومتكم معنا هذا أولاً، وثانياً: اعيدوا النظر في مسألة تمثيل شرعية وفئة المهمشين في اللجنة الفنية لوقفاً للمبادرات والقوانين والمواثيق الدولية والانسانية ووفقاً للتغيرات بعيداً عن التحقير والامبالاة التي سبق وأن جنت على البلد الكثير من الولايات والمصائب التي نعرفها جميعاً.. وأحب أيضاً أن أذكر الجميع أن هذه الفئة كبيرة وقادرة على عمل الكثير من الصداق المزمع من رغم أنه معروف عنا سلميتنا ومدنيتنا وعدم استخدام الوسائل العنيفة، لكن يبدو أن هناك في الدولة والحكومة وبعض القوى من يدافع بنا إلى أن نسلط طريق العنف.. ولا يعتقد أحد أننا لسنا جاهزين لهذا الخيار.. هذا الاعتقاد خاطئ بل نحن جاهزون له (١٠٠٪)، وسنؤكد قوة وكرامة هذه الشريحة في حينها..

بعد أن ناشد الجميع بمن فيهم المجتمع الدولي، وبعد أن تنفذ خيارنا، أو قل خيارنا الذي أشرت إليه أحب أن أطمئن الجميع بأننا سنمتلك المدفع الذي أطلق ويطلق في صعدة وفي الحصبة.. سنمتلك هذه المعدات وغيرها ما وبواسطة شديدة.. وسنتعامل معها أيضاً باحترافية كبيرة ولكن قبل هذا الجوء الاخير لمثل هكذا خيار سنسعى للجمع فرصة أخيرة ومناشدة أخيرة للالتفات لنا والاستماع الواعي والمسؤول لنداءاتنا الموجهة والمجروحة.

ثمن الحرية

□ ينظر اليكم البعض على أنكم لم تحاولوا الايمان بقضيتكم.. والسعي للتخلص من عقدة النقص التي تعالون منها.. بماذا ترد على هذا القول والرأي؟

- في الحقيقة أقول: نوعاً ما قد يتضمن هذا الوصف صحة عن واقعنا، لكن وفي هذا السياق أقول: يجب على أهلنا واخواننا واخواتنا المهمشين في هذا البلد أن يستوعبوا المخاوف والاحداث ويعرفوا الطرق التي تقودهم إلى حماية حقوقهم وإنسانيتهم المسلوقة وعدم الاستسلام مطلقاً لسياسة الامر الواقع التي تعتقد الحكومة والاحزاب أنها قد نجحت في فرضها علينا وللتطمين أؤكد أننا قد لمسنا صراحة في الكثير من أفراد هذه الفئة الذين نقابلهم ونتواصل معهم وننسق في مختلف الفعاليات والمشاركات الداخلية والخارجية.. واسمح لي أؤكد لك مرة ثانية وثالثة ومن خلالك أيضاً وللجميع أن هذه المسألة والوضعية أبداً لن تستمر ولن تطول، وأنا أعي تماماً ما أقوله في هذا الشأن.. كما أنتهز هذه الفرصة وأدعو كل رفاق دربنا «فئة المهمشين» وزملائهم ورفاقهم في الاتحاد الوطني للمهمشين إلى التخلص الكامل من أية عقدة في النقص.. وعليهم أن يدركوا أنهم بشر ومواطنون ينتمون لهذا البلد لهم ما لبقية الشرائع وعليهم ما عليها ولا يشعروا بعد اليوم بالذل أبداً وقد عقدنا عزمنا وحسمنا أمرنا بالمضي إلى الامام وبعيداً حيث الكرامة والعدالة والمساواة والعصر والعالم سيكونان في صفنا لذا علينا فقط أن نشمر سواعداً ونناقش الآخر في إثبات الوجود ونقبل على التعليم ونناقش أيضاً في مظاهر الحياة في المآكل والمشرب والسلوك والحياة والعيش.. وأقول للجميع للحرية ثمن ولقد حان الوقت الذي لابد من أن ندفع فيه الثمن لنيل حريتنا وحقوقنا ومواطنتنا في هذا البلد الذي نحبه كثيراً، وفي هذا المقام أرجو من الاحزاب والحكومة والنخب المختلفة بأن لا يدفعوا بنا إلى الخيار الاخير ويجولونا إلى قطاع طرق ومجرمين وقتلة ومخربين لكل ما هو جميل ومنجز ورائع في هذا البلد.

حذر نعمان قائد رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين من استمرار سياسة الحكومة وبعض الاحزاب والنخب نحو المهمشين والتي استدفع بهم لخيار العنف الذي مازلوا يرفضونه. وأوضح في حوار خاص مع «الميثاق» أن هناك قوى متنفذة نعتت وتنهب ثروات الشعب اليمني منذ عقود إضافة إلى أنها تسلب حقوق أبنائه وتحديداً المهمشون والضعاف وتمارس بحقهم أشيع أنواع الجرائم والانتهاكات والإقصاء والتحقير والإذلال. ودعا رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي للانتصار للمبادرة الخليجية وأليتها وإعادة النظر في سياسة الحكومة فيما يخص حقوق الضعفاء عموماً والذين تقصيمهم الحكومة وتغض الطرف عن معاناتهم وحقوقهم. وكشفت رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين - لأول مرة - بأنهم على تواصل مع عدد كبير من ممثلي الاقليات في الوطن العربي وذلك لإنشاء اتحاد على مستوى الوطن العربي يدافع عن حقوقهم.. لافتاً إلى أنه سيطرح هذا الامر في جنيف هذا الاسبوع من خلال مؤتمر دولي دعي له.

وطالب نعمان قائد جميع المهمشين على مستوى الساحة الوطنية إلى التخلص من شعور وعقدة النقص والاستعداد لمعركة النضال الحقيقي والحرية التي سوف ينتزعونها انتزاعاً، مهما كان الثمن. فألى نص الحوار

لقاء: عبدالكريم المدي

■ نعاني من الاضطهاد والاقصاء بسبب لوننا وضعفنا

■ التجبر القبلي سلب حقوقنا لقرون

لدينا عزيمة لإيقاظ الضمير العالمي ولن نسكت عن التمييز الذي يمارس ضدنا

تطبيق وتنفيذ الفقرة الرابعة المتعلقة بحماية حقوق الفئات الضعيفة «الفئات المهمشة» في اليمن.

الاقليات العربية

□ ما هي خططكم بخصوص التواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية والأمم المتحدة ومجلس حقوق الانسان.. وتحديدًا في جانب الشكوى من عدم تنفيذ البند الخاص بكم في المبادرة الخليجية والعمل لما من شأنه رفع صوتكم وغيره؟

- سوف أضع هذه الأمور والحقائق كلها في جنيف خلال هذا الاسبوع حيث سأشارك في برنامج الاقليات في جنيف وعلى هامش هذه الفعالية سأشارك في مؤتمر دولي لمناقشة أوضاع الاقليات في الوطن العربي ومن خلال

رجال الدين يصمتون

حيال اضطهادنا

استبعادنا من اللجنة

الفنية للحوار يؤكد التمييز

أكثر.. ماذا تحقق لكم من هذا وهل أحد يسمع لكم منذ ديسمبر ٢٠١١م وحتى اليوم.. وماذا عن تنفيذ البند الذي ورد في المبادرة الخليجية الخاص بكم؟
- طبعاً فيما يتعلق بتنفيذ بنود المبادرة الخليجية والخاص بنا.. لم يتحقق من ذلك شيء.. لكن دعنا هنا نوضح ونذكر أن حكومة الوفاق الوطني التزمت بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس حقوق الانسان حيالنا وتحديدًا قرار مجلس حقوق الانسان الذي أزم الحكومة بضرورة إيجاد الحلول العاجلة للحد من التفاوت المعيشي وتوفير الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم وحق العمل وتوفير الامن والامان والصمان الاجتماعي الحقيقي.. وقد التزمت حكومة محمد سالم باسندوة بتنفيذ هذه الحزمة من التوصيات والقرارات.. لكن لم يتم من ذلك شيء.. والتذكير قد وضحت المبادرة الخليجية واليتها الحرمة وقرارات مجلس حقوق الانسان جنيف من هي الفئات المعنية بذلك.. كما أن القرارات أيضاً حددت الجهات المعنية بتنفيذها في حكومة الوفاق وهي وزارات الصحة والعمل وحقوق الانسان والشباب والرياضة، وبدلاً من الامبالاة التي أبدتها حكومة الوفاق حيال هذه المسائل المهمة أقول بكل وضوح: إنه كان يفترض بحكومة الوفاق أن تحترم هذه القرارات والالتزامات وأمية وحقوق المعنيين بها وتضع آلية محددة لتنفيذها وبالتعاون والتنسيق معنا في الاتحاد الوطني للفئات الأشد فقراً «المهمشين».

لكن أكرر وأقول الحكومة لا تتعامل بمسؤولية واحترام لتعهداتها وحقوق مواطنيها، ولم تتعامل -أيضاً- بعدالة ووعي واحساس وطني.. باختصار أقول إن الحكومة قد خذلتنا تماماً وأمعت في إقصائنا رغم القرارات الأمية وبينود وآلية المبادرة الخليجية الواضحة وهذا الامر في الحقيقة عكس نفسه على تنفيذ المبادرة الخليجية من قبل الحكومة واللجنة الوزارية ومن لجنة الاتصال أو اللجنة الفنية (التضيرية) لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.. فهذه الجهات جميعها كان يفترض بها أن تلتزم ببند المبادرة الخليجية وقرارات مجلس حقوق الانسان وحديثاً مجلس الامن لهذا أجدني هنا ومن خلالكم مضطراً لتبنيهم بحقيقة مفادها أن أي إخلال أو انتقاء يحصل في تنفيذ بنود وآلية المبادرة الخليجية هو خلل في الممارسة السياسية برمتها، لأنها أي المبادرة الخليجية آلية متكاملة، وبالتالي عندما تكون الآلية تنص على وجوب التنفيذ الكامل لها ومن ذلك للبنود الخاصة بحماية الفئات الضعيفة بما فيها المرأة والطفل، فهذا امر لا مناص منه ولا مجال للتلاعب به، لكن للأسف الشديد تم تمثيل المرأة في اللجنة الفنية وتركو المهمشين على كثرتهم وهذا يؤثر على جوهر المبادرة ويؤكد على حقيقة التمييز القائم ضد المهمشين الذين يقعون دواماً ضحية له.. ونتمنى من الاخ المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية أن ينتصر للمبادرة الخليجية وللمهمشين من مواطني هذا البلد.. وأنا من هنا أطالب أيضاً كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية والأمم المتحدة والدول الراحية للمبادرة الخليجية العمل على

هناك قبائل نهدت من الوطن ثروته ومن المهمشين كزانتهم

ناشد المنظمات

الحقوقية

بالضغط لاستعادة

حقوقنا المؤكد

عليها بالمبادرة

على وجوب التنفيذ الكامل لها ومن ذلك للبنود الخاصة بحماية الفئات الضعيفة بما فيها المرأة والطفل، فهذا امر لا مناص منه ولا مجال للتلاعب به، لكن للأسف الشديد تم تمثيل المرأة في اللجنة الفنية وتركو المهمشين على كثرتهم وهذا يؤثر على جوهر المبادرة ويؤكد على حقيقة التمييز القائم ضد المهمشين الذين يقعون دواماً ضحية له.. ونتمنى من الاخ المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية أن ينتصر للمبادرة الخليجية وللمهمشين من مواطني هذا البلد.. وأنا من هنا أطالب أيضاً كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية والأمم المتحدة والدول الراحية للمبادرة الخليجية العمل على

عدم المسؤولية

□ تعود إلى الإنجازات التي تحقق لكم في ظل حكومة الوفاق الوطني وإن كانت حتى على مستوى الوعود وحتى الاستماع لكم لا



وزير التربية يجهل جغرافية ريمة...!!!

الجغرافيا وعلى تاريخ ريمة الجبلية.. الم تكن تعرف انها تعانق السحاب.. ألم تعلم أن ثاني جبل في اليمن ارتفاعاً على سطح البحر بعد جبل النبي شعيب هو جبل «برد» الذي تطل فيه الثلوج حتى منتصف النهار؟!

ياوزير التربية لن يغفر لك أبناء ريمة صغيراً وكبيراً هذا الاستهداف إلا إذا اعتذرت لطلابها ومنحتهم قراراً أسوة بزملائهم الطلاب في المحافظات الباردة.

رئيس تحرير «الكرامة نت»



ياسر المسوري

> لعل قرار وزارة التربية والتعليم بتأخير الدراسة لمدة ساعة في عدد من المحافظات يأتي حرصاً منها على صحة الطلاب والمعلم على وجه سواء فقط، ربما هذا القرار الذي كان ايجابياً في سطوره الأولى عندما تضمن تأخير الدراسة في المحافظات التي تتعرض لموجة برد قاسية، لكنه كان سلبياً عندما حدد محافظات بعينها، متجاهلاً محافظات

يعجف في حق أبناء هذه المحافظة ويستبعدهم من قراره.

يا وزير التربية هل اطلعت على كتب

طالب لجنة تحقيق ومحاسبة المخلين

رئيس لجنة المستفيدين يكشف فساد طريق المعصرة - ميين بمحافظة حجة

> «الميثاق»

وصلت إلى الصحيفة عدد من الوثائق الرسمية والاهلية من قبل رئيس لجنة المستفيدين من مشروع طريق «قاع شمسان - المعصرة بيت اليماني - بمديرية ميين محافظة حجة الاخ حميد محمد النصيري الذي شكاه حالة الاستهتار والعينية واللامسؤولية من قبل مقاولي المشروع الذين لم يلتزموا بما تم الاتفاق عليه، الامر الذي أدى إلى تعثر المشروع وعدم استفادة المواطنين من على الرغم من اهميته البالغة في تسهيل حركة التنقل والانتقال للمواطنين والبضائع وتلبية حاجيات الناس في تلك المناطق.

وقال رئيس لجنة المستفيدين في مذكرة رسمية وجهها إلى أمين عام محلي حجة ومدير عام الصندوق الاجتماعي للتنمية «المركز الرئيسي» ان الاعمال المنفذة لا تتطابق مع المخططات ومتطلبات المشروع.. كما شكاه لا مبالاة فرع الصندوق بمحافظة حجة والقائمين عليه، حيث يقول إنه تم الرفع بعدد من المذكرات إلى إدارة فرع الصندوق بضبط بعض المقصرين بالعمل الا أنه لم يتم التجاوب معهم.

وطالب بتكليف لجنة تحقيق هندسية للنزول الميداني للمشروع للكشف عن عملية فساد من خلال رفع مستخلصات للشق وقطع صخري في الطريق فيما لا يوجد في المنطقة أي قطع صخري، كما أنه تم تعديل أسعار المسح والشق والتوسعة بعد أن تضمنتها محاضر بت نهائية.. ولفت الاخ حميد النصيري إلى أنه تم صرف مستخلصات للمقاول دون ختم اللجنة أو علمها، كما لم يتم عمل استلام الاحجار التي أخذت قيمتها من مبلغ المساهمة المدفوع من المواطنين.

وأشار رئيس لجنة المستفيدين إلى أن مقاول المشروع لم يكتفِ بكل ذلك بل قام بشق فروع خاصة من الطريق خارجة على المشروع والمسار المخطط له تخدم أشخاصاً نافذين في المنطقة وذلك على حساب المشروع، وكرر مطالبته بلجنة تحقيق من الصندوق «المقر الرئيسي» ومحاسبة المخلين حتى لا يدفع المواطن فاتورة الالهام والتفاسع واللامسؤولية من البعض التي تدفع بهم المصالح الذاتية إلى مستنقع الفساد والافساد دون وعي أو ضمير..

الصحيفة تحتفظ بالوثائق